



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (206 / 2022)
إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين
التاريخ: الإثنين، 12 أيلول، 2022

الموضوع: دراسة تقييم مدى اهتمام المصارف العاملة في فلسطين
بدخول قطاع الإقراض المتخصص

لاحقاً للدراسة التي أجريت بالتعاون مع البنك الدولي حول تقييم مدى اهتمام المصارف العاملة في فلسطين بدخول قطاع الإقراض المتخصص، فقد أظهرت الدراسة عدد من الاستنتاجات والتوصيات والتي تمحورت بما يلي:
أولاً: الاستنتاجات:

واقع قطاع الإقراض الأصغر:

1. بلغ عدد المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر 64.5 ألفاً في العام 2021، وحجم المحفظة المالية نحو 274.9 مليون دولار العام 2021.
2. هناك فجوة كبيرة في التمويل الأصغر، ويتركز حوالي 70% من المقترضين والمحفظة القائمة في الضفة الغربية.
3. هناك شريحة من السكان غير مخدومة من قطاع التمويل الأصغر تتراوح ما بين 330 ألف إلى 430 ألف مقترض محتمل في السوق. وتقدر الفجوة المحتملة في السوق ما بين 630-900 مليون دولار، مما يشير إلى أن قطاع التمويل الأصغر لديه فرصة متاحة للاستفادة من التقدم الذي تم إحرازه منذ تولي سلطة النقد الإشراف والرقابة على هذا القطاع.
4. وجود فجوة كبيرة في وصول النساء للتمويل واستخدامه، كما أن هناك فجوات كبيرة في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. مستوى الطلب على الإقراض مرتفع، إلا أن الطلب الموجه للبنوك منخفض، إذ تحجم شريحة واسعة من المقترضين المحتملين للتوجه للبنوك بسبب الانطباعات الراسخة لديها باستحالة قبول طلبها (لأسباب تتعلق بظروف تلك الشريحة "جانب الطلب"، أو لأسباب مرتبطة بعدم رغبة البنك وحماسه لهذا النوع من الإقراض "جانب العرض" في ظل الشروط والمعطيات السائدة).
6. يسير قطاع الإقراض المتخصص (الصغير ومتناهي الصغر) بخطى ثابتة نسبياً باتجاه تصاعدي، ويوجد توجه إيجابي لدى البنوك باتجاه الدخول في سوق الإقراض الصغير.



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

7. محفزات كثيرة تدفع البنوك لدخول سوق الإقراض الأصغر: معدل الربحية المرتفع، حجم الطلب الكبير، فترات سداد قليلة، ضمان القروض والكفالات من مؤسسات دولية متخصصة (انخفاض المخاطرة) للإقراض.

8. لا يوجد عوائق من الناحية النظرية لدخول المصارف إلى قطاع التمويل الأصغر؛ فلم تضع التشريعات المتعلقة بعمل المصارف ومؤسسات الإقراض (قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن المصارف ونظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد بشأن الانتماء) أي قيود تتعلق بشأن عمل المصارف في مجال الإقراض المتخصص.

9. الإطار القانوني والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد داعمة ومشجعة على زيادة تدخل وانخراط البنوك في الإقراض المتخصص الصغير (صندوق استدامة كمثال).

التحديات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر:

1. عدم وجود مفهوم واضح للتنمية من منظور التمويل الأصغر.
2. عدم وجود منظومة متكاملة للتمويل الأصغر في فلسطين.
3. عدم وجود صناديق ضمان للقروض تعنى بتقديم ضمانات للقروض الصغيرة والمتناهية الصغر.
4. المنافسة بين مؤسسات التمويل الأصغر حيث تخدم المؤسسات الفئات المستهدفة ذاتها.
5. المنظومة القانونية لا تساعد في تنفيذ متطلبات العدالة، حيث يصعب إقرار الحقوق وإعادتها إلى أصحابها من المدينين عموماً والبنوك بشكل خاص نظراً لارتفاع قيمة التعاملات المصرفية وبالتالي المخاطر الائتمانية وزيادة احتمالات التعثر.

تطوير قطاع الإقراض الأصغر:

1. يمكن للبنوك أن تدخل مجال التمويل الأصغر من خلال نموذجين: نموذج "شركة خدمة" يمتلكها البنك بنسبة 100% أو يمتلك جزء منها، ونموذج "شركة تمويل أصغر مستقلة" وسيشمل ذلك فئات مختلفة من الشركات بحيث يعتمد نظام الرقابة والإشراف على أنواع الخدمات والمنتجات التي تقدمها.
2. الصيغة الأمثل للانخراط في سوق الإقراض تتمثل بإنشاء شركة إقراض متخصصة، بحيث يساهم فيها البنك حسب رغبته وإمكاناته. يتشكل مجلس إدارتها وفق مساهمات البنوك، على أن تدار هذه الشركة من قبل إدارة تنفيذية مهنية ومحايدة يتم تقييمها من قبل مجلس الإدارة. وبذلك، يمكن أن تساهم الشركة المقترحة في تطوير سوق الإقراض الصغير، وتلبية جزء مهم من الطلب الكبير على خدمات الإقراض الصغير، وفي نفس الوقت تحقق البنوك مستويات ربح مرتفعة نسبياً. وهذه الصيغة تشكل مدخلاً إلى حل



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

المعضلة التي يعانيها قطاع الإقراض الصغير والمتمثلة بارتفاع الطلب على القروض (مع مستويات ربح مغرية) يرافقه ضعف نسبي في جانب العرض.

3. نظرياً، دخول لاعبين جدد (جانب العرض) لسوق الإقراض الصغير يجب أن يقود الى خفض أسعار الفائدة على القروض في هذا السوق. ولكن على أرض الواقع، حجم الطلب كبير جداً، حيث سيستمر طلب المقترضين على الإقراض الصغير دون تأثر في ظل أسعار الفائدة السائدة، كما أن رغبة البنوك ومؤسسات الإقراض في توسيع أنشطتها لا ينبغي أن يتعارض مع هدفها في تعظيم أرباحها (في ظل توفر الطلب).

ثانياً: التوصيات:

1. تطوير الصيغة التعاقدية الحالية القائمة بين البنوك ومؤسسات الإقراض، بحيث يتم مؤسسة العلاقة وتأطيرها وعقد اتفاقات بينهما تحت إشراف سلطة النقد تحدد واجبات وحقوق كل طرف بما يضمن التوازن المطلوب.
2. إنشاء شركة اقراض متخصصة، بحيث تساهم فيها البنوك ويتكون مجلس ادارتها وفق مساهمات البنوك، على أن تدار هذه الشركة من قبل إدارة تنفيذية مهنية ومحايدة يتم تقييمها من قبل مجلس الإدارة. ويمكن أخذ ملاحظات واعتبارات البنوك الإسلامية في مجال عمل الشركة ومركزاتها وطريقة عملها.
3. اجراء تعديلات في الهياكل التنظيمية للبنوك عبر انشاء أقسام أو دوائر متخصصة في مجال الإقراض الصغير، وتخصيص موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة تستطيع التعامل وفق نهج ائتماني مختلف. حيث ان الهياكل السائدة غير ملائمة للولوج الى قطاع الإقراض الصغير والتعامل مع جزئياته.
4. تغيير النهج الائتماني في البنك باتجاه التفريق بين العملاء وتصنيفهم وفق معايير جديدة تركز الى الاختلافات القائمة على أرض الواقع حسب ظروف ومتطلبات كل مجموعة.

مجموعة الرقابة

سلطة النقد الفلسطينية